

أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان الأندلسي (دراسة تطبيقية على تفسير البحر المحيط)

الدكتور عبدالصبور فخري

أستاذ اللغة العربية المساعد بجامعة كابل

Abstract

The Noble Qur'an played an important role in the formation of Arabic grammar and enacting its laws, and grammar on the other hand played a prominent role in the interpretation of the Holy Qur'an, uncovering its secrets, and showing its protectionism and its merits. The necessity and the great and serious interest in grammar appeared on the part of linguists and grammarians because of corruption in the language of the people of Arabic and the spread of melody in the tongues of the speakers of the language of Dhad as a result of the mixing of Arabs with non-Arabs in living, intermarriage, trade, or anything else. Muslim scholars feared for the Arabic language to be lost and for the Noble Qur'an from misunderstanding and distortion, as happened in the previous divine books. So they began to collect the language through the different trips between the Arab tribes, listen to the sayings of the pure Arabs, memorize their poems, and then set the rules according to those audios.

من الواضح بمكان أن القرآن الكريم لعب دورا هاما في نشأة قواعد النحو العربي وسن قوانينه، كما أن النحو من جانب آخر لعب دورا بارزا في تفسير القرآن الكريم وكشف أسرار وإظهار بواقته ودرره. وظهرت الضرورة و الاهتمام الجادان والكيوران بالنحو من قبل اللغويين والنحاة بسبب الفساد في لغة أهل العربية و انتشار اللحن في السنة المتحدثين بلغة الضاد نتيجة اختلاط العرب بغير العرب بالمعيشة أو المصاهرة أو التجارة أو غير ذلك. وبسبب دخول الأعاجم في الإسلام ومحاولتهم لفهم القرآن الكريم ووقوعهم في أخطاء، فخاف الغيورون من علماء المسلمين على اللغة العربية من الضياع وعلى القرآن الكريم من سوء الفهم والتحريف كما حصل للكتب السماوية السابقة؛ فبدأوا باستجماع اللغة من طريق الرحلات المختلفة بين القبائل العربية واستماع أقوال العرب الفصحاء وحفظ أشعارهم ثم وضع القواعد حسب تلك المسموعات.

منذ أن وضع العلماء باكورة القواعد النحوية اتخذوا في سن القوانين مناهج و أسسا خاصة بهم، فمن هنا اختلفوا في الأصول التي اتخذوها، وهذا ما جعل النحاة ينقد بعضهم بعضا وأدى اختلافهم في مناهج الدرس النحوي إلى الانقسام إلى مذاهب نحوية عديدة مثل مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة الأندلس ومدرسة مصر ومدرسة بغداد، ومعظم أئمة النحو يتبع إحدى هذه المدارس، وثمة علماء لم يتبعوا تلك المدارس بل استقلوا

بآراء خاصة بهم؛ بل هناك علماء عاشوا في دائرة مدارس نحوية خاصة ولكنهم خرجوا عليها في بعض الآراء، فكانت أصول مدرسة البصرة تختلف بعض الاختلاف عن الأصول والمعايير المقبولة عند الكوفيين وهكذا بقية المدارس النحوية، وهذا ما أدى إلى الاختلاف في النتائج التي توصلوا إليها.

منذ بدايات التأليف في النحو العربي عني بعض النحاة بالجانب النظري في النحو والبعض الآخر اهتم بالجانب التطبيقي، سواء في القرآن الكريم أو الشعر العربي أو الحديث النبوي الشريف أو غيرها من فنون القول. من أبرز الشخصيات والعلماء الذين اهتموا بالجانب التطبيقي والنقدي للنحو من خلال الدراسات القرآنية الإمام أبوحيان الأندلسي صاحب تفسير "البحر المحيط" والذي ألف كتباً عديدة في النحو النظري أيضاً منها ارتشاف الضرب من لسان العرب وشرح التسهيل للإمام ابن مالك وتذكرة النحاة ومنهج السالك وغيرها. فأبوحيان مشهور بقدرته الفائقة على نقد آراء النحاة، فمن خلال توجيه النص القرآني نحويًا في تفسيره البحر المحيط نقد آراء معظم النحاة سواء كانوا من متبعي المذاهب النحوية (البصرة والكوفة والأندلس ومصر وبغداد) أو كانوا مستقلين غير داخلين في دائرة المذاهب المذكورة، وأكثر الشخصيات الذين تعرضوا لنقد أبي حيان في تفسيره البحر المحيط هم أبوعبيدة، والأخفش الأوسط، والفراء، وجار الله الزمخشري، وابن عطية، والعكبري وابن مالك.

وقد أشار أبوحيان من خلال مناقشاته لآراء أولئك الأعلام بإشارات غير جلية و غير واضحة إلى الأصول التي يبنى عليها نقده لهم، هذه الأصول مهمة جداً لدارس اللغة العربية، ومن هنا جاءت فكرة هذا المقال، فإنه يهدف إلى كشف تلك الأصول والأسس التي اختارها أبوحيان لنقد الآراء النحوية لكبار اللغويين والنحاة، وقد أشار إليها بإشارات عابرة في ثنايا تفسيره ومن خلال كتبه الأخرى فاقتضى الأمر أن أقوم بجمع مناقشاته وأنواع النقد التي وجهها إلى النحاة ثم أدرسها في ضوء الأصول النحوية المفضلة عنده والأصول المذكورة عند علماء أصول النحو المتفق عليها لدى النحاة ليرى من خلال ذلك الصواب والخطأ في نظريات أبي حيان النحوية.

قبل أن أشرع في سرد أصول نظرية النقد النحوي عند أبي حيان أريد أن أبين رأيه باختصار شديد في المذاهب النحوية وأهم المصطلحات والأساليب التي استعملها في توجيه النقد لها.

موقف أبي حيان من المذاهب النحوية

صرح أبوحيان -من خلال مناقشاته- أنه ليس متبعاً لمذهب نحوي خاص اتباع متعصب وإنما يناقش الآراء في ضوء الأصول التي وضعها لنفسه ويكون رفضه أو قبوله من منطلق تلك الأصول -إلا في بعض المواضع- حيث يرفض أكثر الآراء لعدم موافقتها مع المسموع أو لعدم تطابقها لرأي الجمهور أو غيرها من الأصول التي اختارها للاحتجاج. فهو في مواضع عديدة من كتابه البحر المحيط أو كتابه ارتشاف الضرب صرح بأنه ليس متبعاً لمذهب نحوي معين. وقد عبر عن استقلاله وعدم اتباعه الأعمى بقوله: "ولسنا متعبدون بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنائس المشتغلون

بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ^{١١}. وبقوله: "إن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تحيى على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة."^{١٢} وقوله: "ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه."^{١٣} وبقوله: "ولسنا متعبدین بأقوال نخاة البصرة."^{١٤}

لعل القاريء - في بداية الأمر - يظن أن أبا حيان مخالف لرأي البصريين لكونه صرح في الأقوال السابقة بعدم متابعتهم؛ بل من ينظر إلى آرائه الأخرى في البصريين، يتضح له أنه في الغالب يقف بجانب البصريين ويعلن مخالفته لمعظم آراء الكوفيين، وفي بعض الأحيان يعلن مخالفته لآراء الكوفيين لا لشيء بل لأنها تتجانب رأي البصريين أو لمخالفتها ما عليه البصريون.^{١٥} وقال في الارتشاف: "هذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا البصريون"^{١٦}، وقال: "والصحيح مذهب البصريين"^{١٧}. لعل هذا الدفاع عن البصريين جعل الدكتور شوقي ضيف أن ينعت بمتعبد البصريين، حيث قال: "دائماً نراه يتعبد لسبويه وجمهور البصريين مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيراً في آرائهم"^{١٨}. على سبيل المثال: ذهب ابن مالك إلى اقتباس مجيء ضمير المفرد والمثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل على السواء وذكر مثالا من الشعر. فرد عليه أبو حيان بأن ذلك شاذ عند سيبويه فلا ينبغي أن يقاس عليه.^{١٩}

مصطلحاته وأساليبه للنقد

فهو عندما ينقد رأياً لمذهب أو لشخص يستخدم عبارات شتى تدل على عدم ارتضائه لذلك الرأي كما يستخدم عبارات أخرى تدل على ترجيحه رأياً أو اختياره آخر. فالعبارات والمصطلحات التي يستخدمها لهذا الغرض كالآتي: "قول عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية لا يجوز، كلام من لم يتأمل لسان العرب، ولا نظر في أبواب الاشتغال"^{٢٠} ويقول في موضع آخر: "ولم يسمع من لسان العرب"^{٢١} و"ولا أحفظ مثله في لسان العرب"، وينبغي أن لا يقدم على مثل هذا إلا بسمع من كلام العرب"^{٢٢} وهو خطأ في لسان العرب"^{٢٣} و"قول مرجوح"^{٢٤} ومذهب مرجوح"^{٢٥} وهو بعيد"^{٢٦} و"بعيد جداً"^{٢٧} و"مذهبه مردود"^{٢٨}، و"ليس مذهب المحققين من أهل العربية"^{٢٩} و"في غاية الضعف"^{٣٠} و"لا نجيزه"^{٣١}، و"ليس بجائز"^{٣٢}، و"لا يقوم على ذلك دليل"^{٣٣}، و"مذهب لا يقوم عليه دليل"^{٣٤}، و"هذا فاسد"^{٣٥}، و"قول مرغوب عنه"^{٣٦}، و"لا أعلم أحدا ذهب إلى ذلك"^{٣٧} و"لكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً وأن القرآن ينبغي أن ينزه عنه"^{٣٨}. وهو في غاية الغرابة"^{٣٩}، و"فمذهبه فاسد"^{٤٠}، البدل بالمشثقات ضعيف"^{٤١}، و"واستعماله على هذا الوجه قليل"^{٤٢}، و"وليس هذا بصحيح"^{٤٣} و"ولا يحفظ في غير هذا"^{٤٤} و"وليس صحيحاً"^{٤٥} و"غير صحيح"^{٤٦}، و"لا يصح"^{٤٧}. ومثل هذه العبارات كثيرة جداً عنده ومكررة يصعب أن نلم بها جميعاً ولا فائدة كبيرة من وراء استقصائها.

كما استخدم عبارات أخرى تدل على ارتضائه لرأي أو اختياره له وقد جمع السيوطي كثيراً من آرائه في كتابيه جمع الجوامع وشرحه "همع الهوامع" على النحو التالي: "وهذا بناءً على ما اختاره"^{٤٨} و"والصحيح

عندي" ^{٣٩} و"الذي اختاره أن كلا منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما" ^{٤٠}، والذي نختاره" ^{٤١} والأصوب" ^{٤٢}، والأحسن" ^{٤٣} و"المختار" ^{٤٤} والأجود" ^{٤٥} والذي أذهب إليه" ^{٤٦} وغيرها من المصطلحات والأساليب.

أبرز القواعد التي اعتصم بها في نقد الآراء:

لا يرجح أبو حيان الآراء النحوية عن هوى كما لا يعترض على آراء أخرى بلا أساس علمي. بل اتخذ لنفسه أصولا وقواعد، و اختار موازين يزن الآراء بتلك الموازين ثم يصدر حكمه صريحا في ضوء تلك الموازين والقواعد من دون مجاملة؛ وهي كالآتي:

الأول: جعل القرآن والقراءات المتواترة في أعلى مراتب الاحتجاج وعدم التفريق بينهما من حيث الحجية.

يرى أبو حيان -رحمه الله- أن القرآن وقراءاته المتواترة أحسن ما يمكن أن يستشهد به وهما أفصح من أي كلام فلا يمكن أن يرد مثال من القرآن أو قراءاته بل هما حجة على غيرهما من الأمثلة وهذا ما جعله يرد على من رفضوا بعض القراءات المتواترة أو حكموا على قرائها باللحن. وقد صرح غير مرة أنه لا يفرق بين القراءات المتواترة والقرآن الكريم. فمما قاله: « وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ، ومروية ثابتة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة». ^{٤٧} وقال في موضع آخر: «وقد تقدم أني لا أرى شيئا من هذه التراجيح لأنها كلها منقولة متواترة قرآنا فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى» ^{٤٨} وقال أيضا: « وقد تقدم لنا غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين. ... وأن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع. وقال ثعلب من كلام نفسه: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى، كان عالما بالنحو، واللغة، متدينا ثقة». ^{٤٩}

ومن ذلك رده على الزمخشري والعكبري اللذين أنكرا قراءة أبي عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر وورش لقوله تعالى: "أأنذرتهم" ^{٥٠} الذين رأوها بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية وألف بينهما. ^{٥١} حيث قال أبو حيان عن هذه القراءة: "قراءة ورش صحيحة متواترة فلا ترد باختيار المذاهب ولا اعتبارا لطعن الطاعنين فيها لأنها من السبع المتواترة" ^{٥٢}. وقد رمى الزمخشري بإساءة الأدب مع القراء السبع ونقله القرآن. وفي معرض رده على لاحني قراءة ابن عامر لـ {فيكون} ^{٥٣} بالنصب الذين رموه بالضعف قال: " فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجزئ قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله. » ^{٥٤} كما نقد رأي المبرد- وهو أحد أئمة مدرسة البصرة- حين حكم على أبي عمرو باللحن في تسكين {بارئكم} ^{٥٥} وهو يمنع التسكين في حركة الإعراب. وقال بحقه دفاعا عن قراءة أبي عمرو: « وما ذهب إليه (المبرد) ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. ولغة العرب توافقه على ذلك فإنكار المبرد لذلك منكر. » ^{٥٦} ونقد رأي الذين رفضوا قراءة حمزة عند قوله: "تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ" ^{٥٧} وقوله تعالى: «وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». ^{٥٨} بجر {الأرحام}

والمسجد {عظفا على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وشد في نقده لابن عطية والزخشي قائلا: « وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزخشي وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلا لهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز، وأما قول ابن عطية : ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، فجساسة قبيحة منه لا يليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قرأها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بغير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أبي بن كعب، عمد إلى ردها بشئ خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزخشي، فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم»^{٥٩} وقد أكد أبوحيان أنه لا يرجح بين قراءتين متواترتين: «وقد تقدم غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين»^{٦٠}

الثاني: تقرير القراءات الشاذة والاحتجاج بها في النحو ثقة بفصاحة قارئها:

لقد تبعت آراء أبي حيان عن القراءات الشاذة وجدتها مختلفة فيها حيث رد بعض القراءات الشاذة بشكل كامل ويستدل أنها تخالف سواد المصحب المجمع عليه، ويستعرض لبعض القراءات الشاذة ويخرجها على النحو دون أن يتعرض لإسقاطها، ويستعرض لبعض القراءات الشاذة في اللفظ ويحاول توجيهها على المعنى ويستعرض لبعض القراءات الشاذة وينبه عليها ثم يسقطها^{٦١} ويستعرض لبعض القراءات الشاذة يأخذ بها في الاحتجاجات النحوية يأخذها ثقة بفصاحة قارئها. فثمة قراءات شاذة رويت عن سعيد جبير أو عن الحسن البصري^{٦٢} وغيرهما قررها أبوحيان ثقة بقراءتها^{٦٣} ومنها قراءة النصب^{٦٤} في قوله تعالى: «الحمد لله»^{٦٥} قرأها هارون العتكي^{٦٦} ورؤية^{٦٧} وسفيان بن عيينة. وقراءة رزين العقيلي^{٦٨} لقوله تعالى: «الرحمن الرحيم»^{٦٩} برفعهما وعلى قراءة أبي العالية^{٧٠} بالنصب. كما دافع عن قراءة هبيرة بنونين وفتح الباء في {فننجي}.^{٧١}

الثالث: جعل السماع مقدما على القياس بشكل عام وبخاصة إذا تعارضا:

اهتم أبوحيان في طول "البحر المحيط" وعرضه بهذه المسألة كثيرا وعند نقده لآراء النحويين احتج بالنصوص القرآنية وكلام العرب شعرهم ونثرهم كما جوز وقوع الماضي خبرا لكان من غير {قد}، وفاقا للبصريين بناء على كثرة السماع في القرآن الكريم وكلام العرب بغير (قد).⁷² ويرجح وقوع الفعل الماضي حالا غير مسبوق بـ {قد} بناء على السماع كما قال: "فمن شرط دخول قد على الماضي إذا وقع حالا زعم أنها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"⁷³

ويرى إعمال {إن} مخففة، لأنه ثابت في كلام العرب وقال ردا على الكوفيين الذين يرفضون إعمالها مخففة: "وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم إن عمرا منطلق بسكون النون."⁷⁴ وكما يرى وقوع الضمير رابطا في الجملة الحالية المنفية بـ {لم}، إبدال الاسم الظاهر بدل المضمر من ضميري الحاضر، جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس.⁷⁵

ففي بعض الحالات التي يرجح رأيا أو يحكم عليه بالصحة أو يختاره فيكون حكمه مبنيا على أن ذلك الرأي مسموع ووارد في اللغة. فذكر في تصريف {تعبي وتحيي} الخلاف الذي بين النحويين ثم صرح برأيه مبنيا على السماع والقياس قائلا: "والصحيح أنه لا يقال: يعي بل إنه يقال يعيي، هكذا السماع وقياس التصريف، لأن المعتل العين واللام تجرى عنه مجرى الصحيح، فلا تعل." ^{٧٦} ويرى أن {أول} يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال: أولَةٌ وآخرةٌ بالتثنية، ثم قال: وهو محفوظ عندي ومسموع. ^{٧٧}

فهو كثيرا ما يرفض الآراء لعدم وجودها في لسان العرب، كما نقد من يرى {ثم} زائدة فقال: "ودعوى أن (ثم) زائدة وجواب (إذا) ما بعد (ثم) بعيد جداً، وغير ثابت من لسان العرب زيادة (ثم)" ^{٧٨} ونقد من يرى جواز تقديم خبر {ليس} عليها، فقال: "وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها، ولا بعموله." ^{٧٩} وفي موضع من تفسيره ينقد من يرى احتمال مجيء الجملة الاسمية جوابا لـ {لو} فيقول: "لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً للو... ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل." ^{٨٠} ونقد في موضع كلام من يرى جواز مجيء {لم} بمعنى {لم} للجزم. فقال: "والثابت في لسان العرب أن: {لم}، لا يجوز ما بعدها، ولم أر أحداً من النحويين ذكر أن {لم} تجرى مجرى: {لم} في الجزم." ^{٨١}

حكم ابن عصفور على حذف عائد الصلة غير الألف واللام إن كان العائد بعض معمول الصلة بالضعف، فرد أبوحيان قوله بورود حذفه في القرآن. ^{٨٢} وقال في معرض الرد على ابن مالك الذي جواز الحذف إذا تعين الحرف في الصلة والخبر بأن ما قاله ابن مالك: "لم يذكر أحد ذلك في الصلة، وإنما ذكره في الخبر، ولا ينبغي أن يقاس عليه، ولا أن يذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب." ^{٨٣} وجعل النحويون الروابط بين المبتدآت المتوالية في الأخبار فيؤتى بعد خبر الأخير بماء آخر لأول، وتال مثلوه. مثل: "زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوها عندها بإذنه" فذكر أبوحيان أن هذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب ألبتة. ^{٨٤} هل يجوز اقتران {أن} المفتوحة المخففة بـ {ما} و {لما}؟ فذهب أبوحيان إلى منع ذلك لأنه لم يحفظ، فقال: فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع. ^{٨٥} ومنع حذف المنادى وإبقاء حرف النداء قبل الأمر والدعاء لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب، فيقبل. ^{٨٦} كما منع ترخيم المركب تركيب مزج لما فيه ثلاثة لغات: بسبب البناء والإضافة ولأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم. ^{٨٧} رد أبوحيان على ابن مالك ذهابه إلى جواز مجيء {حيث} اسما لـ {إن} وقال إنه لم يسمع في العربية ألبتة. ^{٨٨} ورد على الذين يرون جواز الفصل بين ناصب المضارع وفعله بالنداء والدعاء قائلا: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب. ^{٨٩}

خالف أبوحيان الجمهور ومنهم سيبويه فيما ذهبوا إلى أن {أن} مع فعل الأمر تؤول بالمصدرية واستدلوا على رأيهم بدخول حرف الجر عليها. فقال أبوحيان في الرد عليهم: "جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الأمر يتضمن أن تكون التفسيرية، ولا يقوى عندي وصلها به لأمرين: أحدهما: أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى

الأمر المطلوب. والثاني: أنه لا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولا يجوز ذلك.^{٩٠} فهو خالفهم بسبب عدم وجود الأمثلة الواردة على ما ذكره الجمهور وسيبويه. وخالف ابن مالك فيما ذهب إليه من جواز مجيء {التي} بتشديد الياء فقال في الرد عليه: "لم يحفظ التشديد في التي".^{٩١}

الرابع: الفرار من الاستشهاد بالحديث الشريف:

لم يستشهد النحاة القدماء بالحديث الشريف ولم يعللوا لهذا الترك وجاء ابن مالك وكسر هذا الحصار واستشهد بالحديث الشريف في كتابه تسهيل الفوائد بكثرة، ثم جاء ابن الضائع فخالف ابن مالك و علل وبين سبب ترك القدماء لترك الاستشهاد بالحديث وتبعه أبوحيان^{٩٢} في تنظير هذه المسألة فقال أبوحيان في شرح التسهيل: "قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب - كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كمنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم، لم تُقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن"، "ملككتكها بما معك من القرآن"، و"خذها بما معك من القرآن"، وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأنت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ.

والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال. وقد قال سفيان الثوري: "إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، وإنما هو المعنى".

ومن نظر في الحديث أدني نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب. ونعلم قطعا من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزؤها، وإذا تكلم بلغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم. والمصنف (ابن مالك) قد أكثر من

الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين؛ وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز. وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له: يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول. فلم يجب بشيء. قال أبو حيان: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتديء: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأصراهما؟! فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث.^{٩٣} وقال في الارتشاف في معرض رده على ابن مالك: "وزعم ابن مالك أنها (كأين) قد يستفهم بها واستدل بأثر جاء عن أبي على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة إذا أجازوا النقل بالمعنى."^{٩٤}

الخامس: الأخذ بالأسهل والأوضح في تخريج الآيات القرآنية والأمثلة العربية و تعليل المسائل، والابتعاد عن التكاليف والتعليلات التي لا طائل تحتها:

لو نظر في مؤلفات أبي حيان النحوية وفي تفسيره {البحر المحيط} يثبت لنا أنه كثيرا ما يرد رأيا من الآراء النحوية أو تخريج نحوي في إعراب آية من الآيات القرآنية بسبب تكلفه وتأويله البعيد، ويؤيد رأيا آخر بسبب قلة التكلف فيه وبعده عن التأويل الشديد.^{٩٥} فكان أفصح الكلام عنده أن يكون مستقيما نحويا لا يحتاج إلى التأويلات البعيدة المتكلفة. يقول أبو حيان: "والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب، واستعمالها تشهد له وتوهم إليه، وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة والعلل القاصرة..."^{٩٦}، ففي مجيء المتنازعين مصدرين، يرى أبو حيان إعمال الثاني من الفصاحة فقال: "والأحسن حمل القرآن على الأولى والأفصح"^{٩٧} وقال في موضع آخر: "فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب، وعلى ما جاء في القرآن."^{٩٨} وقد رد على الزمخشري في بعض المواضع لما ذهب إليه من التكلف والتمحل ورماه بالتعسف، لا يجوز أن يحمل القرآن عليه لعدم وروده في القرآن لقلته.^{٩٩} كما رمى النحاة جميعا وتوجيهاتهم تجاه جمع {السنين} جمع المذكر بالتكلف.^{١٠٠} وحكم على تعليقات النحويين الذين عللوا لنصب المصدر الذي لم يسبقه الفعل بالتكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل.^{١٠١}

السادس: الاستشهاد بالشعر القديم ورفض الاحتجاج بشعر المتأخرين

كان أبو حيان من أولئك النحاة الذين يستشهدون بالشعر القديم لقدمه ويعرضون عن الاستشهاد بالشعر المتأخر ولو كان صحيحا فصيحاً، فحمله هذا على نقد من استشهد بشعر المولدين من الشعراء كأمثال أبي تمام وأبي فراس الحمداني مثلاً. وقد نقد الزمخشري لاستشهاده بكلام أبي تمام فقال: "كيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره."^{١٠٢} كما نقده لاستشهاده بشعر أبي فراس الحمداني حيث قال: "وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم لا حجة فيه لأنه لا يستشهد بكلام المولدين."^{١٠٣} وقال

في موضع آخر: "لا حجة فيما سمعه الرخشي من ذلك لعدم الجحجية في كلامه؛ لفساد كلام العرب إذ ذاك وقبله بأزمان كثيرة." ^{١٠٤}

السابع: مخالفة كثرة التعليقات النحوية وجلب التمارين غير العملية

كان أبوحيان -رحمه الله- يخالف التعليقات البعيدة التي ذهبت المذاهب النحوية أو بعض النحاة الأفراد إليها. وقد صرح أكثر من مرة عن مخالفته لظاهرة التعليقات البعيدة.

فهو عند ما يدرس الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإعراب وهل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال أو العكس؟ قال: "هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة" ¹⁰⁵ وقال تعليقا على تعليل النحاة لامتناع الجر من الفعل والجر من الاسم ولحقق تاء التأنيث الساكنة للماضي دون أخويه، وأشبه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات ممنوع، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لم كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع. ¹⁰⁶ وقال عند خلاف النحويين في معنى غير المنصرف: "هذا الخلاف لا طائل تحته" ¹⁰⁷ وعند حديثه عن سبب ضم تاء ضمير المتكلم في مثل "كلمت" قال: وهذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل ¹⁰⁸ وقال في موضع آخر: "والأولى الإضراب عن هذه التعاليل لأنها تخرص ^{١٠٩} على العرب في موضوعات كلامها" ¹¹⁰ وكما يقول في موضع آخر: "وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به" ¹¹¹ ولما بين الخلاف الذي حول عامل رفع المضارع فيذكر فيه سبعة أقوال ثم يبدي رأيه في النهاية: "ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي." ¹¹²

الثامن: القياس على السماع الكثير ورفضه عند قلة المسموع

كان أبوحيان "يقدم السماع على القياس وخاصة إذا تعارضا على نحو ما يتضح في بعض القراءات المخالفة للقياس... وكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحيانا مثل ابن مالك في القياس على الشاذ والنادر قائلا إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير." ¹¹³

بخالف أبوحيان أبا الفتح ابن جني الذي إبدال الألف همزة قياسا لورودها في الأمثلة المسموعة؛ ¹¹⁴ ولكنه لا يرى أن ينقاس لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس. ¹¹⁵ ويرى أبوحيان أن تصحيح حرف العلة من الواو والياء شاذ لأن المسموع منه قليل. مثل: أجود، وأعول، وأطول. وأغيمت السماء، وأخيلت، وأغيلت المرأة وأطيب. ¹¹⁶ ويرى أن هذه الألفاظ الإعلال فيها مقيس والتصحيح فيها شاذ. بينما يرى أبويزيد الأنصاري التصحيح فيها مقيسا بناء على هذه الألفاظ المسموعة. ¹¹⁷ يرى أبوحيان حذف النون من {كان} "شاذًا في القياس لأنها من نفس الكلمة، لكن سوغه كثرة الاستعمال، وشبه النون بحروف العلة" ^{١١٨}. وفي الوقت نفسه رد على ابن مالك الذي يرى جواز حذفه للتخفيف وثقل اللفظ، بأن التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة. ^{١١٩} كما رد عليه حين أجاز أن يجمع {حم} على حمون حال كونه يعترف بأنه لم يسمع فقال أبوحيان: "ينبغي أن يمتنع، لأن القياس يأباه، وجمع أب وأخوته بالواو النون كذلك شاذ فلا

يقاس عليه.^{١٢٠} وقد رد عليه أيضا لما ذهب إلى بيان حذف الحرف الأخير من الفعل المضارع المعتل الآخر عند وقوعه مجزوما بأن حاذفه هو الجازم نفسه لكونها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته. فقال أبو حيان: التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع - لو بقيت - لاتحاد الصورة.^{١٢١}

التاسع: الاحتجاج بلغة قبيلة من القبائل الموثوق بها

وذكر أبو حيان أمثلة عديدة تدل على أنه يحتج بلغة القبائل الموثوقة بها.^{١٢٢} منها أنه يرى بعض النحويين أن {عسى} يسند إلى {أن} و{يفعل} ويجرد نفسه من ضمائر التثنية والجمع والتأنيث، والبعض الآخر يرون الإلحاق فيسند {عسى} بتلك الضمائر إلا أن السيوطي نقل كلام لأبي حيان في كتابه المجمع أن أبا حيان يقول: "وقفت من قديم على نقل، وهؤلاء التجريد لغة لقوم من العرب، والإلحاق لغة لآخرين، ونسيت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين".^{١٢٣} ومنها أنه عند الاختلاف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة بين المبرد الذي يمنع مطلقا وابن مالك الذي يجوز مطلقا وينسب قوله إلى أبي عمرو وعن طريقه إلى لغة تميم، والجمهور الذي يجوز في الشعر ويمنعه في النثر. رجح أبو حيان رأي ابن مالك بسبب استناده إلى المسموع وهو لغة تميم.^{١٢٤}

العاشر: عدم الأخذ بالحكم المبني على السماع القليل

رد أبو حيان قول جمهور النحاة الذين يرون جواز حذف أحد مفعولي {ظن وأخواتها} فقال: "... وأن مذهب الجمهور الجواز لكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً وأن القرآن ينبغي أن ينزه عنه".^{١٢٥} ويرد بعض الأحكام التي وردت عن الكوفيين أو ابن مالك الذي تبعهم في مثل تلك الآراء كما رد على ابن مالك إلى جواز مراعاة الشبه والوضعي فذكر أنه لم ير هذا إلا لابن مالك.^{١٢٦} كما رد على ثعلب الذي جوز مجيء {فم} على {فمون} و{فمين} قائلا: وهو في غاية الغرابة.^{١٢٧} كما رفض تجويز ابن مالك وقوع التنوين على {عشرين} وأخواته لأنها ليست جموعا فكان لها حق في الإعراب بالحركات قياسا على {سنين}. وسبب رفضه لقوله بأن إعراب {سنين} إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذا آخر.^{١٢٨} وفي معرض الرد على الكوفيين وابن مالك الذين يجعلون الأمثلة النادرة قياسا يقال عليها: "ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات".^{١٢٩}

وفي مسألة نعت {أي} باسم الإشارة بشرط أن يكون منعوتا بذوي {أل}، وذهب ابن عصفور^{١٣٠} وابن مالك^{١٣١} إلى الاقتصار على اسم الإشارة وصفا لـ {أي}، ولا نعت لاسم الإشارة لقول الشاعر^{١٣٢}:

أيهدان كلا زادكما ودعاني واغلا فيمن وغل

وقال في موضع آخر من الارتشاف: "ولا تبني القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة." ^{١٣٣} وكما قال: "فلا ينبغي إثبات قاعدة كلية بمحتمل ظاهر فيه." ^{١٣٤}

الحادي عشر: اختيار استقراء قواعد النحو وإجماع النحويين ورد الآراء الفردية:

نجد في البحر المحيط أن أبا حيان يقبل بعض الآراء لأن النحاة أجمعوا عليها ويرد بعض الآراء الأخرى لما فيها السمة الفردية. نجد في "البحر المحيط" عبارات على صيغ مختلفة تدل دلالة واضحة أو توميء إلى هذا المعنى سواء كانت تأييدا لرأي أو رفضا لرأي آخر. مثل قوله: "وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحو" ^{١٣٥} وقوله "فهو قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيون والبصريون" ^{١٣٦} وقوله: "وهذا مخالف لما يزعمه النحاة" ^{١٣٧} وقوله: "تأباه قواعد النحو"، ^{١٣٨} وقوله: "وقد نص النحويون" ^{١٣٩}، وقوله: "بل النحويون كالمجمعين" ^{١٤٠}، وقوله: "وأجاز النحويون" ^{١٤١}، وقوله: "والذي عليه النحويون" ^{١٤٢} وقوله: "وهو هدم للقاعدة النحوية" ^{١٤٣} وقوله: "وهو هدم للقاعدة المشهورة" ^{١٤٤} وقوله: "وهذا ذهول عن قاعدة العربية". ^{١٤٥} فقد رفض رأي المهاباذي الذي يعتقد أن {ظل} لا تستعمل إلا ناقصة فقال أبو حيان: "وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو: أنها تكون تامة." ^{١٤٦} كما رد على المطرزي لانفراده برأي فقال: "لم يصرح أحد بأن إعمال {لا} عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب {المغرب} ناصر المطرزي. حيث قال: بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملونها." ^{١٤٧} فقد حكم الزمخشري على {أنما} المفتوحة الهمزة، بالخصر لكونها فرعا من {إنما} المكسورة فحكم عليه أبو حيان بأن الزمخشري انفرد بهذا القول ولا يجوز، القول به. ^{١٤٨}

وقد اختار رأيا لكونه مشهورا وقال به الأكثرون؛ حيث يرى أن الفعل الذي يتعلق به {رب} يكون ماضيا معنى قول مشهور ورأي الأكثرين. ^{١٤٩} ونقد ابن خروف الذي يرى جواز مجيء {كأين}، {كأي} بألف وياء وقال: وهو الغالط لم يحك هذا أحد غيره. ^{١٥٠}

الثاني عشر: ترجيح حكم على حكم بناء على أن الأصل يقتضي ذلك

يرى أبو حيان أن بقاء الشيء على أصله أفضل من نقله إلا إذا وجد دليل مسموع يدل على نقله من ذلك الأصل فيعمل به، فإن لم يدل سماع ذلك توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه. ذكر أبو حيان أن {ألا} بسيطة لا مركبة ويعتبر دعوى التركيب خلاف الأصل وقد رد استدلالا من يرى أنها مركبة وضرب على ذلك عددا من الأمثلة والشواهد. فقال: "والذي نختاره أن {ألا} التنبيهية حرف بسيط، لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل ^{١٥١}. وذكر سبب مجيء مصدر {الصيام} على {فعال} وهو مشتق من الأفعال التي عين الكلمة منها حرف العلة واللام منها صحيح. وكان الأصل أن يأتي على وزن {فعلول} ولكن سبب عدوله عن هذا الوزن استئصال الواوين. وقد جاء شيء من كلام العرب على الأصل. مثل: فوور. ^{١٥٢} ويرى السمين الحلبي أن {الصيام} كان في الأصل {صوام} فأبدلت الواو ياء. ^{١٥٣} واختلف النحويون حول {لكن} أهي بسيطة أم مركبة؟ وذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة ونعت قول القائلين بأنها مركبة بالفساد. ^{١٥٤} واختلف النحويون في

كون {كأين} مركبة أو بسيطة فذهب أبوحيان في البحر إلى كونها بسيطة مطابق الأصل، ورد على القائلين بتركيبها قائلا: "ادّعاهم بأنها مركبة.... دعوى لا يقوم على صحتها دليل...¹⁵⁵" وقال في الارتشاف عن {كأين}: "قال بعض أصحابنا ويحتمل أن تكون بسيطة. ثم قال: "وهذا الذي كنت أذهب إليه قبل أن أقف على قول هذا القائل."¹⁵⁶ وذهب إلى أن {منذ} و{لن} و{أما} بسيطة غير مركبة لأن الأصل فيها عدم التركيب.¹⁵⁷

الثالث عشر: عدم بناء الحكم على تقديم ما حقه التأخير أو العكس إلا في وقت الضرورة

يؤكد أبوحيان على عدم جواز التقديم والتأخير إلا في الضرورة والضرورة عنده في الشعر فقط. وقد عبر عن هذه الفكرة بعبارات مختلفة مثل: "التقديم والتأخير مما يختص بالضرورة"¹⁵⁸ ومثل قوله: "فرعم قائله أن ذلك على التقديم والتأخير، وهذا لا يكون عندنا إلا في الضرائر"¹⁵⁹ ومثل قوله: "لكن التقديم والتأخير هو مما يختص بالضرورة، ونزه القرآن عن حمله عليه"¹⁶¹ وقال في موضع آخر في معرض نقده لرأي الزمخشري: "وكثيراً ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن... وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر، وهو من أفبح الضرائر، فينبغي بل يجب أن ينزه القرآن عنه."¹⁶² ومثل قوله "ولا يصار إلى التقديم والتأخير إلا لمعنى يقتضي ذلك، أو بتوقيف، أو فيما لا يمكن فيه إلا ذلك"¹⁶³ ومثل قوله: "ولا ضرورة تدعو إلى التقديم والتأخير."¹⁶⁴ ومثل: "والتقديم والتأخير، ذكر أصحابنا أنه من الضرائر، فينبغي أن ينزه القرآن عنه"¹⁶⁵ ومثل: "ولأن التقديم والتأخير لا يذهب إليه إلا عند الضرورة."¹⁶⁶ والأمثلة على ما ذكرنا كثيرة في البحر المحيط.¹⁶⁷

الخاتمة

أختم هذا المقال بجملة من النتائج التي توصلت إليها وهي كالآتي:

أولاً: كان أبوحيان عالماً متبحراً في العربية صرفها ونحوها وأساليبها الشائعة والنادرة فهو يحلل في بعض الأحيان بعض التخريجات النحوية حسب الأساليب العربية التي اطلع عليها من لسان العرب القدماء، ويظهر من ذلك أنه حفظ ألوفا من التراكيب الثرية والأبيات الشعرية من متقدمي العرب حتى صارت لديه ملكة واقعية في دراسة القواعد وكذلك في أثناء تفسيره للآيات القرآنية وتخريجها على النحو الذي يرى أن تخريجها أصبح التخارج وأقربها إلى اللغة الفصحى المقبولة لدى الفصحاء.

ثانياً: رغم أن بعض العلماء رموا أبا حيان بالتعصب للمذهب النحوي البصري ولكني من خلال الدراسة في هذا المقال ومن خلال كتابة الرسالة لمرحلة الدكتوراه وجدته غير متعصب أعمى، كم وجدت مسائل نحوية ناقش فيها آراء المذاهب النحوية المختلفة فلم يأخذ برأي البصريين، بل فضل رأي الكوفيين وذكر دليل رده لرأي مدرسة البصرة بعبارات صريحة واضحة.

ثالثاً: لا يفرق أبوحيان بين القرآن والقراءات من حيث الحجية في النحو ويرد على النحاة الذين لحنوا القراء السبعة في بعض القراءات بل يعتبر تلحين القراءات السبعة قريباً من الردة وهذا ما جعله يشنع على الزمخشري

وابن عطية وغيرهما لردهما بعض القراءات السبعة. وهكذا أعلن الحرب على كل من يمس القراءات القرآنية بتلحين قارئ من قرائها وقد صرح في مواضع عدة من تفسير بهذا الرأي.

رابعاً: لم يتخذ أبوحيان من القراءات الشاذة موقفاً واحداً بل له مواقف متعددة منها: أنه يقبل بعض القراءات الشاذة ثقة بقارئها إذا كانت القراءة مروية عن قارئ فصيح مثل قراءة بعض الصحابة أو التابعين الكبار مثل سعيد بن جبير والحسن البصري وغيرهما ويخرج بعض القراءات الشاذة على المعنى إذا كانت متفقة مع بعض اللهجات الفصيحة. ويشير أبوحيان إلى بعض القراءات الشاذة ويبين شذوذها، ويثبت بطلان بعض القراءات الشاذة ويبين حقيقتها؛ حين يرى أنها لا تطابق السماع الصحيح ولا القياس النحوي.

خامساً: يعتمد أبوحيان على السماع الكثير وكثيراً ما رفض بعض الآراء مستنداً بأن تلك الآراء مبنية على المسموع القليل. وفي مواضع قليلة ثبت للباحث أنه خالف هذا الأصل في بعض المواضع رد آراء بعض النحويين مستنداً بأن تلك الآراء مبنية على المسموع القليل وهي تتجاوز خمسة أبيات من الشعر الصحيح السند المروي من الفصحاء ولكنه في بعض المواضع بنى آراءه على بيت واحد من الشعر.

سادساً: يتتبع أبوحيان السهولة واليسر في تخريجاته للآيات القرآنية في المسائل النحوية والإعرابية وله في ذلك رأي سديد ومقدرة فائقة خاصة في نقد الآراء حيث أورد في بعض المواضع من التفسير تخريجات المعربين المختلفة وربما بلغ بعضها خمسة عشر تخريجاً ثم يرفض تلك التخريجات كلها ويخرج الآية تخريجاً إعرابياً يعتبره أسهل وأوضح من جميع تلك التخريجات. هذا يجعله يوجه النقد إلى كثير من النحويين الذين يخرجون بعض الآيات ويتهمهم بأن تأويلاتهم بعيدة متفلسفة لا علاقة لها بالنحو.

سابعاً: اتخذ من الاستشهاد بالحديث الشريف في المسائل النحوية موقفاً سليماً تماماً لأنه يرى أن الأحاديث النبوية رويت بالمعنى وبواسطة الأعاجم الذين تعلموا اللغة العربية بالاكْتِسَاب لا عن سليقة، ولم أف في البحر المحيط على استشهاد واحد منه بالحديث الشريف؛ بينما يعد آراء سيبويه النحوية مثلاً يحتذى ويرد على بعض النحويين بسبب مخالفتهم لسيبويه وهو أحد الأعاجم وتعلم العربية بالاكْتِسَاب كبقية العلماء الأعاجم ورواة الحديث. فهذا اضطراب منه في الحكم والموقف.

ثامناً: يقبل القياس والتأويل مع الشروط متأثراً بمذهب ابن مضاء الظاهري دعى إلى إلغاء التعليقات النحوية ولكن لم يكن تأثره به إلى هذا الحد بل هو أيضاً دعى إلى إلغاء العلل الثواني والثالث.

تاسعاً: تبين أنه تخلص من التعليقات السقيمة أو المفترضة وعاب على النحويين انشغالهم بها؛ لأنه يرى أنه لا فائدة من ورائها، مع ذلك فقد خاض في بعض تلك الخلافات وقام بتزجيح رأي وتضعيف آخر دون أن يستند إلى السماع.

عاشراً: للإجماع واستقراء كلام العرب دور بارز عند أبي حيان فهو يأتي في المرتبة التي تلي السماع من حيث الأهمية وقد أكثر من الاستشهاد به في إثبات القواعد وتخريج إعراب القرآن أو في رد بعض الآراء مستنداً

بأنه لم يره في دواوين العرب.

حادي عشر: يتجنب أبوحيان من حمل القرآن الكريم على الأمثلة النادرة والشاذة والمتكلفة والمعللة تعليلاً بعيداً بل يتحرى في تخريج الآيات النحوية والإعرابية جانب الوضوح واليسر والسهولة؛ ولذلك نجد في تفسير البحر المحيط أنه ذكر في مسألة واحدة أكثر من خمسة عشر رأياً ثم يردّها جميعاً لابتعادها عن السهولة واليسر واتسامها بالتكلف والتعقيد.

الهوامش

- ١ - تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ج ٣ ص ١٤٧.
- ٢ - البحر المحيط ٣٧٧/٢.
- ٣ - البحر المحيط ٤٦/٢.
- ٤ - البحر المحيط ٢٧١/٤.
- ٥ - انظر البحر المحيط (غير المحقق) ١١٣/١، ١٤٦، ٣٨٠، ٣٦١/٦، ٣٦٢، ٢٧/٧، ٢/٢٧٦، ٤٨٩، ٤٩٥، ٨٦/٣، ١٧٤، ٣١٣، ٤٩٦، ٣٩/٤، ٤٥٦، ٢٤٠/٥، ٤٠٩.
- ٦ - ارتشاف الضرب ١٤٣٦/٣ و ١٢٢٨ و ١٢١١ و ١٦٧٤/٤ (من طريق الاختيارات النحوية لأبي حيان ص ٢٦).
- ٧ - ارتشاف الضرب ١٨٤٨/٤ (من طريق المرجع السابق ص ٢٦).
- ٨ - المدارس النحوية ص ٣٢٢.
- ٩ - انظر مع الهوامع ١٩٩/١.
- ١٠ - البحر المحيط ٤٢٠/٧.
- ١١ - البحر المحيط ٢٠٣/٨.
- ١٢ - البحر المحيط ٢٨٧/٧.
- ١٣ - البحر المحيط ٢٥٩/٧.
- ١٤ - انظر البحر المحيط ١١٥/٢؛ و ٣٧٩/٤، ٢٥٩/٦.
- ١٥ - انظر البحر المحيط ١٦٢/٣، ٢٦٤، ٥٣٧/٥، ٤٩٧/٦.
- ١٦ - انظر البحر المحيط ٤١/١، ٥٣، ١٦٧، ٢١٤ وغيرها.
- ١٧ - انظر البحر المحيط ١٨٥/٢، و ١١٠/٥.
- ١٨ - انظر البحر المحيط ٦٠/١.
- ١٩ - انظر البحر المحيط ١١٤/١، و ٥١٤/٥.
- ٢٠ - انظر البحر المحيط ٤٩٧/٦.
- ٢١ - انظر البحر المحيط ١١٩/١، و ٤٠٦.

- ٢٢ - انظر البحر المحيط ٢٢٢/١.
- ٢٣ - انظر البحر المحيط ٣٢٢/٦.
- ٢٤ - انظر البحر المحيط ٣٦٣/١.
- ٢٥ - انظر البحر المحيط ٤١٦/٣.
- ٢٦ - انظر البحر المحيط ٢٨/٥.
- ٢٧ - انظر البحر المحيط ١٥١/٣.
- ٢٨ - البحر المحيط ١٢٨/٣.
- ٢٩ - هم الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨. ١٥٥/١.
- ٣٠ - هم الهوامع ٢٦٨/١.
- ٣١ - هم الهوامع ٢٦٢/١.
- ٣٢ - هم الهوامع ٢٧٥/١.
- ٣٣ - هم الهوامع ٣٦١/١.
- ٣٤ - هم الهوامع ٣٨١/١.
- ٣٥ - انظر البحر المحيط ٤٧٧/٦، و٤٣/٨، و٣٥٤.
- ٣٦ - انظر البحر المحيط ٤٠١/٧.
- ٣٧ - انظر البحر المحيط ٤١/٤، و٤٤٢/٥، و٤٨٣، و٤٥٨/٨.
- ٣٨ - هم الهوامع ٢٤٩/١.
- ٣٩ - انظر البحر المحيط ٧٥/١، و١١٠، و١٤٤، و١٥٤، و٢٥٨، و٢٦٧، و٤٦١، و١٣٨/٢، و١٤٠، و٢٨/٣، و٧٩، و٢٦٦/٥. وغيرها.
- ٤٠ - هم الهوامع ٣١٣/١.
- ٤١ - انظر البحر المحيط ٣٠٨/١، و٣٣٣، و٣٥٣، و٤٣٥، و٤١/٢. وغيرها.
- ٤٢ - انظر البحر المحيط ٩/٣.
- ٤٣ - انظر البحر المحيط ١٣٣/١، و١٤٣، و١٤٨، و٢٦٢، و٤١٢، و١٢٠/٣.
- ٤٤ - انظر البحر المحيط ٤٠/١، و١٢٣، و١٢٥، و١٣٥، و٤٧٠.
- ٤٥ - انظر البحر المحيط ١٤٠/١، و٣٣٢، و٣٩٤، و٤١٨/٢.
- ٤٦ - انظر البحر المحيط ٢٥٢/١، و٣٠٧/٥، و٤٩/٧.
- ٤٧ - المصدر السابق ج ٢ ص ٢٧٥.
- 48 - المصدر السابق ج ٢ ص ٥٣٠.
- ٤٩ - البحر المحيط ج ٤ ص ٩٢.
- ٥٠ - سورة البقرة: ٦.

- ٥١ - انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٧٥، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ص ٤٢؛ والكشاف ٤٢؛ و التبيان ٢٦/١.
- ٥٢ - انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٧٥.
- ٥٣ - سورة البقرة ١٧٧، سورة آل عمران ٤٧، النحل ٤٠، مريم ٣٥، يس ٨٢، غافر ٦٨.
- ٥٤ - البحر المحيط ١/٥٣٦.
- ٥٥ - سورة البقرة: ٥٤.
- ٥٦ - انظر البحر المحيط ١/٣٦٥.
- ٥٧ - سورة النساء، الآية رقم ١.
- ٥٨ - سورة البقرة: ٢١٧.
- ٥٩ - البحر المحيط ٣/١٦٧.
- ٦٠ - البحر المحيط ٤/٩٢.
- ٦١ - الاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان الأندلسي (دراسة في تفسير البحر المحيط)، الدكتور عبدالصبور فخرالدين، ص ٢٠١-٢٠٦.
- ٦٢ - انظر البحر المحيط ٤/١٣٩-١٤٠.
- ٦٣ - الاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان الأندلسي، ص ٢٠٣.
- ٦٤ - انظر البحر المحيط ١/١٣١، وإعراب النحاس ١/١٦٩.
- ٦٥ - سورة الفاتحة: ١.
- ٦٦ - هو: هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور العتكي البصري الأزدي مولا هم علامة صدوق نبيل له قراءة معروفة مات قبل المائتين. أنظر النهاية ٢/٣٤٨.
- ٦٧ - هو رؤية بن العجاج التميمي الراجز من أعراب البصرة وكان رأسا في اللغة ورؤية بالهمز قطعة من خشب يشعب بها الإناء جمعها رثاب والرؤية بواو: خميرة اللبن والرؤية أيضا قطعة من الليل - توفي سنة خمس وأربعين ومائة - أنظر اليسير ٦/١٦٢، لسان الميزان ٢/٢٦٤، ومعجم الأدباء ١١/١٤٩.
- ٦٨ - أنظر البحر المحيط ١/١٣٢.
- ٦٩ - سورة الفاتحة: ٣.
- ٧٠ - البحر المحيط: ١/١٣٢.
- ٧١ - سورة يوسف ١١٠.
- 72 - انظر البحر المحيط ٢/٨٥.
- 73 - البحر ٣/٢٣٠. وانظر ١/٢٧٥.
- 74 - البحر المحيط ١/٤٢٩.
- ٧٥ - انظر الاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان الأندلسي ص ١٢٢ و ١٢٣.
- ٧٦ - هج الموامع ١/١٨٢.

- ٧٧ - أنظر الجمع ١٤٧/٢ .
78 - البحر المحيط ١١٣/٥ .
٧٩ - البحر المحيط ٢٠٦/٥ .
٨٠ - البحر المحيط ٥٠٣/١-٥٠٤ .
٨١ - البحر المحيط ٥١٦/٢ .
٨٢ - أنظرهمع الهوامع ٢٩٢/١ .
٨٣ - همع الهوامع ٢٩٣/١ .
٨٤ - همع الهوامع ٣٤٧/١ .
٨٥ - الجمع ٤٥٥/١ .
٨٦ - الجمع ٣٤/٢ .
٨٧ - انظر الجمع ٦٢/٢ .
٨٨ - الجمع ١٥٤/٢ .
٨٩ - الجمع ٢٩٥/٢ .
٩٠ - همع الهوامع ٢٦٤/١ .
٩١ - همع الهوامع ٢٦٧/١ .
٩٢ - انظر همع الهوامع ٣٣٨/١ .
٩٣ - نقلا عن مقدمة خزنة الأدب من طريق موسوعة علوم اللغة العربية ٢١٩/١-٢٢٠ .
٩٤ - ارتشاف الضرب ٣٨٧/١ .
٩٥ - انظرالاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان الأندلسي ص ١٣٧ وما بعدها .
٩٦ - منهج السالك ص ٢٣٠ ، نقلا من الاختيارات النحوية ص ٣٩ .
97 - البحرالمحيط ٣١٧/١ .
98 - البحرالمحيط ١٣٣/٣ . وانظر النهر الماد في حاشية البحر ١٢٧/٣-١٢٨ .
99 - انظر البحر المحيط ٣٤١/٤-٣٤٢ .
100 - انظر البحر المحيط ٣٦٩/٤ .
١٠١ - انظرالجمع ٧٤/٢ .
١٠٢ - البحر المحيط ٢٢٩/١ .
١٠٣ - البحر المحيط ٢٩٢/٣-٢٩٣ .
١٠٤ - البحر المحيط ١٦٧/٥ .
105 - ارتشاف الضرب ٤١٤/١ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٧/١ .
106 - همع الهوامع ٧٥/١-٧٦ .
107 - همع الهوامع ٨٥/١ .

- 108 - همع الهوامع ١/١٩٠.
- ١٠٩ - التخرص: التظني والتكذب بالباطل (المعجم الوسيط ١/٢٢٧).
- 110 - همع الهوامع ١/١٩٢.
- 111 - همع الهوامع ١/٢٥٨.
- 112 - همع الهوامع ١/٥٢٧.
- 113 - المدارس النحوية ص ٣٢٢.
- 114 - البحر ١/١٥١.
- 115 - البحر ١/١٥١.
- 116 - البحر المحيط ٢/٤١.
- 117 - البحر المحيط ٢/٤١.
- ١١٨ - همع الهوامع ١/٣٨٧-٣٨٨.
- ١١٩ - همع الهوامع ١/٣٨٨.
- ١٢٠ - انظر همع الهوامع ١/١٥٥.
- ١٢١ - همع الهوامع ١/١٧٤.
- ١٢٢ - انظر البحر المحيط ٢/٢٦٤، و ٤/٤٩٥، و ٦/٢٥٧، وانظر الأدوات النحوية في كتب التفسير ص ٨٦-٨٧.
- ١٢٣ - همع الهوامع ١/٤٢٢.
- ١٢٤ - همع الهوامع ١/١٨٥.
- ١٢٥ - البحر المحيط ٣/١٢٨.
- ١٢٦ - انظر همع الهوامع ١/٦٢.
- ١٢٧ - همع الهوامع ١/١٥٥.
- ١٢٨ - انظر همع الهوامع ١/١٥٧.
- ١٢٩ - همع الهوامع ١/١٦٧.
- ١٣٠ - انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣/٣٧.
- ١٣١ - انظر شرح التسهيل ٣/٣٩٩.
- ١٣٢ - انظر شرح التسهيل ٣/٣٩٩؛ والأشموني ٣/٣٧؛ والهمع ٢/٣٩.
- ١٣٣ - انظر الإرشاف ٤/١٨٨٤ من طريق الاختيارات النحوية لأبي حيان في الإرشاف ص ٣٠-٣١.
- ١٣٤ - انظر الارشاف ٣/١٥٨٦ من طريق الاختيارات النحوية ص ٣١.
- 135 - البحر المحيط ٧/٣٢٠.
- 136 - البحر المحيط ٤/٤٥٦.
- 137 - البحر المحيط ٢/١٢٣.
- 138 - البحر المحيط ٤/٢١٨.

- 139 - البحر المحيط ١/٤٥٨.
- 140 - البحر المحيط ٣/١٨٠.
- 141 - البحر المحيط ٤/١٦٤.
- 142 - البحر المحيط ٧/٢١٤.
- 143 - البحر المحيط ٢/٣٦.
- 144 - البحر المحيط ٣/٣٤٩.
- 145 - البحر المحيط ٣/١٥٥.
- ١٤٦ - انظرالمع ١/٣٦٨.
- ١٤٧ - همع الهوامع ١/٣٩٨.
- ١٤٨ - همع الهوامع ١/٤٦١.
- ١٤٩ - المع ٢/٣٥٤.
- ١٥٠ - ارتشاف الضرب ١/٣٨٨.
- 151 - البحر المحيط ١/١٩١.
- 152 - انظر البحر المحيط ٢/٣٥.
- 153 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/٤٥٩.
- 154 - البحر المحيط ١/٤٩٥.
- 155 - البحر المحيط ٣/٧٨.
- ١٥٦ - ارتشاف الضرب ١/٣٨٥.
- ١٥٧ - انظر الإرتشاف الارتشاف ٣/١٤١٥، و ٥/٢٣٦٥، ٤/١٨٩٣ من طريق الاختيارات النحوية في الارتشاف ص ٣٣.
- 158 - البحر المحيط ١/٢٩١.
- 159 - الضرائر: اختلاطها والضرائر الأمور المختلفة أي عند اختلاط الأمور. أنظر لسان العرب: (مادة ضررو مادة عكر).
- 160 - البحر المحيط ١/٥٨٨.
- 161 - البحر المحيط ٢/١٠٨.
- 162 - البحر المحيط ٣/٤٣٦.
- 163 - البحر المحيط ٤/٦٣.
- 164 - البحر المحيط ٧/٦٨.
- 165 - البحر المحيط ١/٤٢٤.
- 166 - البحر المحيط ٧/٧٥.
- ١٦٧ - انظر الاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان ص ٣٠٤-٣٢٠.